المحاضرة العاشرة

الفصـــل السادسة : السياسة النقدية

– مقدمة :

– من أهم الأهداف الاقتصاد الكلي التي تسعى كل دولة الى تحقيقيها هي:

تحقيق النمو الاقتصادي

تخفيض معدلات البطالة

السيطرة على معدلات التضخم

تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات

وعليه، فإنه لابد على كل دولة وجوب إقرار و تحديد السياسات الاقتصادية الملائمة، أي اتخاذ مجموعة من الإجراءات و الترتيبات الضرورية لتحقيق هذه الأهداف الاقتصادية الكلية للمجتمع.

– و من أهم هذه السياسات الاقتصادية الكلية، نذكر:

السياسة النقدية **Monetary Policy** .

السياسة المالية **Fiscal Policy**.

سياسة التجارة الخارجية **Foreign Trade Policy**.

- أنواع السياسات الاقتصادية الكلية

الاسم	الجهة المسئولة	المجال	الأدوات
السياسة النقدية **Monetary Policy**	البنك المركزي	إدارة حركة النقود في الاقتصاد	- سعر الفائدة - نسبة الاحتياطي القانوني - عمليات السوق المفتوحة
السياسة المالية **Fiscal Policy**	وزارة المالية	إدارة الموازنة العامة للدولة	- الانفاق الحكومي - الضرائب
سياسة التجارة الخارجية Foreign Trade Policy	وزارة التجارة الخارجية	إدارة حركة تدفق الصادرات و الواردات	- التعريفة الجمركية - سعر الصرف - الحصص الكمية

.....

.....

.....

– نشأة البنوك المركزية :

بدأ ظهور البنوك المركزية في العالم خلال النصف الثاني من القرن السابع عشر، حيث أنشئ بنك السويد عام 1668، وبنك إنكلترا عام 1694، كما أنشئ بنك فرنسا عام 1800.

و اقتصرت وظائف هذه البنوك في بادئ الأمر على القيام بالأعمال المصرفية الحكومية، بالإضافة إلى الأعمال المصرفية الاعتيادية التي تقوم بها البنوك التجارية. تم منح هذه البنوك صلاحية إصدار العملة فقط خلال القرن التاسع عشر، وكان ذلك في عام 1833 بالنسبة لبنك إنكلترا ، و عام 1897 بالنسبة لبنك السويد.ويقوم البنك المركزي بممارسة الرقابة النقدية على البنوك التجارية وغيرها من المؤسسات المالية، كما يتولى إصدار وإدارة كمية النقود بما يحقق الأهداف الاقتصادية الكلية، وأهمها تحقيق الاستقرار الاقتصادي وخفض معدل البطالة وضمان النمو الاقتصادي .

1.1. وظائف البنك المركزي :

- تنفيذ ومتابعة العمليات والالتزامات النقدية والمالية الحكومية على المستويين الداخلي والخارجي (المدفوعات والمقبوضات).
- إصدار العملة الوطنية، حيث يعتبر البنك المركزي السلطة النقدية الوحيدة المخولة قانوناً بإصدار العملة الوطنية والمحافظة على استقرار سعر صرف العملة الوطنية.
- قبول ودائع البنوك التجارية (احتياطات البنوك التجارية) وإقراض هذه البنوك عند الحاجة، بالإضافة إلى القيام بعمليات المقاصة بين هذه البنوك.
- التحكم في كمية النقود المعروضة (السيولة النقدية) في الاقتصاد الوطني.

1.2. عرض النقود :

و يقصد بعرض النقود كمية وسائل الدفع المتاحة في المجتمع ويمكن تقسيمه على النحو التالي:

(أ) عرض النقود بالمفهوم الضيق M1 :

ويشمل العملات المعدنية والورقية لدي الجمهور والمتداولة خارج الجهاز المصرفي مضافا إليها الودائع الجارية.

(ب) عرض النقود بالمفهوم الواسع M2 :

ويشمل ذلك M1 مضافا إليها ودائع ادخارية قصيرة الأجل.

(ج) عرض النقود بالمفهوم الاوسع M3 :

ويشمل ذلك M2 مضافا إليها ودائع ادخارية طويلة الأجل.

.....

.....

.....

– مفهوم السياسة النقدية :

يقصد بالسياسة النقدية مجموعة الاجراءات والتدابير التي يتمكن من خلالها البنك المركزي من إدارة عرض النقود، وبالتالي التأثير على الأداء الاقتصادي ككل من أجل تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية .

1.2.أهداف السياسة النقدية:

كما ذكرنا سابقا فإن من أهم أهداف السياسة النقدية تتمثل في الأهداف الأربعة التالية:

١) **استقرار مستوى الأسعار أي خفض معدل التضخم.**

٢) **الاستخدام الكامل أي خفض معدل البطالة.**

٣) **تحقيق معدل نمو حقيقي يفوق معدل نمو السكان.**

٤) **معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات و ذلك من أجل الحفاظ على استقرار قيمة العملة الوطنية .**

2.2. أدوات السياسة النقدية:

هي الوسائل التي يستخدمها البنك المركزي لتحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية من خلال التحكم في عرض النقود.

– و يمكن تقسيم هذه الأدوات إلي مجموعتين :

الأدوات الكمية : يستطيع البنك المركزي التأثير في قدرة البنوك التجارية على تقديم التسهيلات الائتمانية، وذلك بواسطة ما يعرف بالوسائل الكمية للائتمان، والتي تستهدف بالدرجة الأولى التأثير في حجم أو كمية احتياطيات البنوك وتكلفة الاحتفاظ بها.

ومن أهم هذه الأدوات الكمية للسيطرة على الائتمان هي :

– تغيير نسبة الاحتياطي القانوني

– تغيير معدل الخصم

– عمليات السوق المفتوحة

الأدوات الغير الكمية : تتوفر للبنك المركزي وسائل أخرى للسياسة النقدية تتمثل في الأدوات الغير الكمية أو الإنتقائية للإئتمان يستطيع بواسطتها التحكم في عرض النقود من خلال التأثير مباشرة على النشاط الإئتماني للبنوك التجارية، بما يخدم تحقيق الاهداف الاقتصادية للدولة. فمثلا تشجيع الإستثمار في قطاعات معينة دون أخرى من خلال تحديد سقوف الإئتمان في مجالات معينة أو تخفيض أسعار الفائدة على قروض الإستثمار في فعاليات إقتصادية دون أخرى مثل الصناعات الصغيرة.

.....

.....

3.2. أنواع السياسة النقدية:

السياسة النقدية الانكماشية : يلجأ البنك المركزي إلي اتباع سياسة نقدية انكماشية أي التقليص في العرض النقدي في حالة وجود تضخم في الاقتصاد ناتج عن فائض في الطلب الكلي عن العرض الكلي (فجوة تضخمية).

حيث يعمل البنك المركزي على كبح الطلب الكلي من خلال اتباع الاجراءات التالية :

– سحب أو امتصاص السيولة الفائضة من الأفراد ومن البنوك أي التقليص من العرض النقدي و ذلك عن طريق الحد من نشاط البنوك التجارية في منح التسهيلات الائتمانية. و يمكن تحقيق ذلك بالترفيع من نسبة الاحتياطي القانوني أو الترفيع في معدل الخصم أو ببيع السندات الحكومية.

–ينتج عن ذلك انخفاض في الطلب الكلي نتيجة انخفاض الانفاق الاستهلاكي الخاص و الانفاق الاستثماري الخاص ومن ثم اقترابه أوتعادله مع العرض الكلي.

– المحصلة النهائية : انخفاض في المستوي العام للأسعار (مكافحة التضخم).

.....

.....

3.2. أنواع السياسة النقدية:

السياسة النقدية التوسعية : يلجأ البنك المركزي إلي اتباع سياسة نقدية توسعية أي زيادة في العرض النقدي في حالة وجود ركود في الاقتصاد ناتج عن انخفاض في الطلب الكلي مقارنة بالعرض الكلي (فجوة انكماشية)، الأمر الذي يؤدي إلي انتشار ظاهرة البطالة بمختلف القطاعات الاقتصادية.

حيث يعمل البنك المركزي على تنشيط الطلب الكلي من خلال اتباع الاجراءات التالية :

–ضخ سيولة اضافية تتاح للأفراد والبنوك أي الزيادة من العرض النقدي و ذلك عن طريق من خلال زيادة التسهيلات الائتمانية للبنوك التجارية . و يمكن تحقيق ذلك بالتخفيض من نسبة الاحتياطي القانوني أو التخفيض في معدل الخصم أو بشراء السندات الحكومية.

– ينتج عن ذلك ارتفاع في الطلب الكلي نتيجة زيادة الانفاق الاستهلاكي الخاص و الانفاق الاستثماري الخاص ومن ثم اقترابه أوتعادله مع العرض الكلي.

– المحصلة النهائية : ارتفاع في المستوي العام للأسعار مما يحفز المنتجين على زيادة الانتاج، الأمر الذي يترتب عليه اتاحة المزيد من فرص العمل والتوظيف (مكافحة البطالة) .

.....

.....